TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

Turkish _ Iranian Relations and their Reflections on Iraq after 2003

Asst.Prof .Dr. Saleem Gata'a Ali*
Baghdad University - Centre For Strategic and International Studies

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 10 Feb 2019
- Accepted 20 Feb 2019
- Available online 20 Aug 2019

Keywords:
- Middle East
- Iraq's national security
- national interests
- regional competition
- foreign policy
- International relations

Abstract: Turkish_ Iranian relations form an extension of competition between the two states for decades extending their influence and control over regional neighbors, in addition to their influential roles in international and regional interaction patterns. This indicates their influential return in the district as two regional powers having power factors that enable them to stretch it out, achieve their national interests in the district, and conduct their foreign policies that sometimes intersect or agree which all affect their mutual relations current. This necessarily is reflected on neighboring states and the possibility of affecting Iraqi national security due to active and influencing impact of Turkish_ Irani relations towards Iraq distinguished by favoring the two states interests on account of Iraq's national interests. Besides, the two states exploit the weakness of Iraq's circumstances to create huge amount of benefits and in which to enlarge the space of their influence.

* **Corresponding Author:** Saleem Gata'a Ali**, E-Mail:** selimali74@yahoo.com **,Tel: , Affiliation**: Baghdad University - Centre For Strategic and International Studies.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the College of Political Science (3) (2019) 326-352

العلاقات التركية ـ الايرانية وانعكاساتها على العراق بعد عام 2003

أ.م.د. سليم كاطع علي

جامعة بغداد – مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 10/ شباط/2019
- القبول : 20/ شباط /2019
- النشر المباشر : 20/ اب /2019

الكلمات المفتاحية :
- الشَّرق الأوسط
- الامن الوطني العراقي
- المصالح القومية
- التنافس الاقليمي
- السياسة الخارجية
- العلاقات الدولية

الخلاصة : تشكل العلاقات التركية ـ الايرانية امتداداً لعقود من التنافس بين الدولتين في مد النفوذ والسيطرة على الجوار الاقليمي، فضلاً عن ادوارهما المؤثرة في انماط التفاعلات الاقليمية والدولية، وهو ما يؤشر عودتهما وبشكل مؤثر في المنطقة بوصفهما قوتان إقليميتان تمتلكان من مقومات القوة التي تمكنهما من بسط نفوذهما وتحقيق مصالحهما القومية في المنطقة، وتوجيه سياساتهما الخارجية التي قد تتقاطع أحيانا أو تتفق أحيانا مما يؤثر بمجمله في مسيرة علاقاتهما الثنائية، وهو ما ينعكس بالضرورة على دول الجوار وامكانية تأثيرها في الامن الوطني العراقي، إنطلاقاً من ان للعلاقات التركية ـ الايرانية تأثير فاعل ومؤثر حيال العراق تميز بتغليب المصالح القومية للدولتين على حساب مصالح العراق الوطنية، فضلاً عن استغلال الدولتين لظروف العراق التي تتسم بالضعف بهدف خلق اكبر قدر من المنافع وتوسيع مجال نفوذهما فيه.

المقدمة :

تُعد العلاقات التركية ـ الايرانية على قدر كبير من الاهمية إنطلاقاً من الدور الذي تؤديه كلتا الدولتين في الجوار الجغرافي للوطن العربي، والتأثير في انماط التفاعلات الاقليمية والدولية، والتي لا يقتصر تأثيرها على العراق فحسب، بل يتعدى ذلك الى النظام العربي برمته.

اذ ادى الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 وفراغ القوة الاقليمي الذي تركه الى بروز قوى اقليمية في مقدمتها تركيا وايران سعت كل منهما الى توسيع نفوذها في المجال الاقليمي الجيوستراتيجي. فتركيا تحولت من دولة منعزلة نسبياً عن محيطها الاقليمي الى دولة اقليمية

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 326-352

فاعلة ذات علاقات واسعة ومتعددة الجوانب مع دول المنطقة، ترافق ذلك مع سعي ايران للهيمنة على المنطقة وتوسيع مجال نفوذها الاقليمي مستغلة خروج العراق من معادلة الموازن الاقليمي لها، الامر الذي اسهم في بروز دورها الاقليمي وتمدده في المنطقة.

ان كل من تركيا وايران تسعى الى ان تكون القوة الاقليمية الرئيسة في المنطقة والمستحوذة على القدر الاكبر من النفوذ الاقليمي، لاسيما وان هناك محفزات في داخل الدولتين تدفعهما بالسير باتجاه تحقيق التفوق الاقليمي، فضلاً عن وجود فرص تتمثل بالتحولات الاقليمية والفراغ الامني الذي خلفه احتلال العراق، وتعثر المشروع الامريكي في المنطقة، كل ذلك تطلب تفعيل الادوار الاقليمية لتركيا وايران، التي ربما قد تتقاطع او تتفق وفقاً للمصالح القومية لكل دولة، وهو ما ينعكس بالضرورة على طبيعة العلاقات التركية ـ الايرانية، هل هي علاقات تعاونية ام تنافسية؟.

وفي ضوء ما تقدم، تنبع اهمية دراسة العلاقات التركية ـ الايرانية من كونهما دولتان مجاورتان للعراق، وان طبيعة تلك العلاقات سواء كانت ايجابية ام سلبية سوف تنعكس بالضرورة على الاستقرار في العراق، فضلاً عن ادوارهما المؤثرة في انماط التفاعلات الاقليمية والدولية، وامكانية تاثيرها على الامن الوطني العراقي. وعليه تسعى الدراسة الى تحليل العلاقات التركية ـ الايرانية من منطلق التغيير الذي اتسمت به البيئة الاقليمية من ناحية، وكشف حقيقة التوجهات التركية ـ الايرانية في المنطقة، ولاسيما تجاه العراق، وهل هي توجهات ايجابية تسعى لتحقيق الإستقرار والامن، ام انها تسعى الى تحقيق المصالح القومية للدولتين على حساب مصالح العراق الوطنية.

وفي ضوء ما تقدم فقد تم تقسيم الدراسة على اربعة مباحث رئيسة وكما يلي:

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 326-352

المبحث الاول: مدخل تاريخي عن العلاقات التركية ـ الايرانية

المبحث الثاني: مقومات القوة التركية

المبحث الثالث: مقومات القوة الايرانية

المبحث الرابع: العلاقات التركية ـ الايرانية وانعكاساتها على العراق

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 326-352

المبحث الاول

مدخل تاريخي عن العلاقات التركية ــ الايرانية

اتسمت العلاقات التركية ـ الايرانية منذ زمن الامبراطوريتين العثمانية والفارسية بالتنافس والصراع طويل الامد على الاراضي والنفوذ لا سيما في العراق الذي مثل خط المواجهة والمجابهة بين الدولتين.

الا ان التحول المهم الذي ميز العلاقات بين تركيا وايران تزامن مع التغييرات التي طالت النظم السياسية في كلتا الدولتين، وتمثلت باعلان الجمهورية في تركيا وريث الامبراطورية العثمانية في عام 1923، واعتلاء الشاه (محمد رضا بهلوي) العرش في ايران عام 1925، مما مهد لعهد جديد من التعاون والعلاقات الهادئة حتى وصفت تلك المرحلة بـ: (العصر الذهبي) كونها ارتكزت على قاعدة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة.

وقد دخلت العلاقات التركية . الايرانية مرحلة اكثر حذراً بعد قيام الثورة الاسلامية في ايران عام 1979، لاسيما وان الطموحات الايرانية وحملها لشعار (تصدير الثورة) اصبحت تشكل خطراً على المصالح التركية، غير ان اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية للفترة 1980 ـ 1988 جعل العلاقات الثنائية تدخل مرحلة جديدة اتسمت باتباع ايران سياسة اكثر اعتدالاً تجاه تركيا لضمان بقاء الاخيرة على الحياد مقابل حصول تركيا على عائدات اقتصادية جراء الفرص التي وفرتها تلك الحرب[1].

[1] حقي اوغور، تركيا وايران ..... البعد عن حافة الصدام، في: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الطبعة الاولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص 228.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 326-352

ومع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي كان هناك تطوران مهمان لهما اثرهما في العلاقات التركية ـ الايرانية اولهما تمثل في الفراغ الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفيتي في اسيا الوسطى والقوقاز مما ادى الى حدوث تنافس شديد بين تركيا وايران لتوسيع مجال نفوذهما في المنطقة. اما التطور الثاني فتمثل في اندلاع الحرب على العراق عام 1991 وما نتج عنها من اضعاف قوة العراق العسكرية وخلق منطقة الملاذ الآمن في شمال العراق مما شكل مصدر قلق للدولتين، مما حفزهما على التنافس لمد النفوذ في تلك المنطقة.

لقد دخلت العلاقات التركية ـ الايرانية مرحلة جديدة بعد عام 2003 نظراً للتحديات الامنية من جهة، وللفرص الكبيرة التي خلفها احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية امام الدولتين من جهة اخرى، فالعراق لا يشترك في حدوده مع إيران وتركيا ولا يضم أقلية كردية قومية نشطة كما في تركيا وإيران وحسب، بل ان كلتا الدولتان ترى في العراق مجالاً حيوياً على المستويين السياسي والاقتصادي، ومن ثم فان العراق تاريخياً وجغرافياً وبسبب تركيبته العرقية والدينية يُعد إمتداد للأمن القومي التركي والإيراني.

إذ أن تتبع مسار التفاعلات بين تركيا وايران يؤشر وجود ارتباط وثيق بالتفاعلات الأخرى التي تجري في الساحة الإقليمية، ولعل أبرز هذه التفاعلات ما حدث بعد إحتلال العراق عام2003، فكلتا الدولتان في الأساس كانتا في صراع تاريخي وتنافس في مد النفوذ وتبادلتا الأدوار للسيطرة على المنطقة الإقليمية، ويبدو أنهما في الحاضر لم تتخليا عن تلك الأدوار للعودة وبشكل مؤثر في المنطقة بوصفهما قوة إقليمية تمتلك مقومات القوة التي تمكنها من بسط نفوذها وتحقيق مصالحها القومية في المنطقة، لاسيما بعد الفراغ الأمني الذي تركه إحتلال العراق في المنطقة مما شكل دافعاً لكلتا الدولتان للتحرك وتوجيه سياساتها الخارجية التي قد

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 326-352

تتقاطع أحيانا أو تتفق أحيانا مما يؤثر بمجمله في مسيرة علاقاتهما الثنائية، وهو ما ينعكس بالضرورة على دول الجوار ولاسيما العراق[1].

وفي ضوء ما تقدم، تنبع اهمية دراسة العلاقات التركية ـ الايرانية من كونهما دولتان مجاورتان للعراق، فضلاً عن ادوارهما المؤثرة في انماط التفاعلات الاقليمية والدولية، وامكانية تاثيرها على الامن الوطني العراقي. وعليه تسعى الدراسة الى تحليل العلاقات التركية ـ الايرانية من منطلق التغيير الذي اتسمت به البيئة الاقليمية من ناحية، وكشف حقيقة التوجهات التركية ـ الايرانية في المنطقة، وهل هي توجهات ايجابية تسعى للإستقرار والامن في المنطقة، ام انها تسعى الى تحقيق المصالح القومية على حساب مصالح دول المنطقة.

وفي هذا السياق، ولاجل توصيف العلاقات التركية . الايرانية يمكن تحديد عدة نقاط تتمثل بما يلي:

1. مقومات القوة التي تمتلكها تركيا وايران.
2. الطبيعة الحاكمة للعلاقات التركية ـ الايرانية هل هي تعاونية ام تنافسية؟.
3. الابعاد الرئيسة التي ترتكز عليها العلاقات التركية . الايرانية.

[1] محمد عزيزي، تركيا - إيران: الصراع على العرب في التاريخ والجغرافيا والمذاهب!، على الموقع:http://orient-news.net/ar/news_show/87017

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 326-352

المبحث الثاني

مقومات القوة التركية

تتأتى أهمية العلاقات التركية ـ الإيرانية من تأثيرهما الواضح في النطاق الاقليمي، فتركيا وإيران دولتان إقليميتان تتمتعان بخصائص جيوستراتيجية مهمه سواء من موقع جغرافي استراتيجي يربط بين قارات العالم القديمة (آسيا، أفريقيا ، وأوروبا)، او من حيازتهما لقدرات عسكرية واقتصادية لا يستهان بها جعلت منهما قوتان اقليميتان مؤثرتان، ومن ثم فان أي متغيرات وتحولات يشهدها هذا الاقليم لابد وان تؤثر في هذه المصالح والسياسات لاسيما اذا انعكس ذلك في موازين القوى الاقليمي، وأثر في علاقاتهما والسياسات الاقليمية لكل منهما.

فالتأثير السياسي الدولي لكي يكون فاعلاً ومؤثراً، لا بد ان يستند الى مجموعة شروط تضفي عليه درجة من المصداقية. فالدولة تؤثر في قرارات الدول الاخرى بفعل قدرتها، وقوة الدولة لا تنحصر في القوة العسكرية، وانما تشمل كل قدرات الدولة المادية منها والمعنوية، الامر الذي يفسر قوة الدولة بدلالة قدرتها على التأثير خارجياً في سلوك الاخرين، وبما يتناسب مع اهداف حركتها السياسية الخارجية، وعلى نحو يضمن لها حماية وتحقيق مصالحها القومية.

وبقدر تعلق الامر بتركيا، فنها تمتلك من مقومات وعناصر القوة بما يمكنها من ممارسة سياسة خارجية تستطيع من خلالها التأثير في قرارات الدول الاخرى، وبما يحقق اهدافها ومصالحها، وهذه المقومات تتمثل بالمقومات الجغرافية، والاقتصادية، والعسكرية.

ان دراسة اي ظاهرة سياسية ومنها السياسة الخارجية لاي مجتمع انساني لا يتم بمعزل عن وعائه الجغرافي[1]، فالموقع الجغرافي للدولة يؤدي دوراً مهماً في امنها واستقرارها وبقائها، من خلال

[1] Douglas Jackson , Political and Geographic Relationship, Prentice Hall,Englewood Cliffs, New Jersey, 1964, p.5.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 326-352

اسهامه في توجيه السياسة الخارجية وطبيعة الانشطة الاقتصادية التي تمارسها الدولة في اطار حدودها الاقليمية.

ان الموقع الجغرافي المهم لتركيا شكل منذ القدم مرتكزاً اساسياً من مرتكزات سياستها الخارجية، ومنحها قدرة كبيرة على التفاعل الحيوي مع محيطها الاقليمي.

اذ تقع تركيا غرب قارة اسيا، وفي منطقة اسيا الصغرى، وتقسم الى قسمين جغرافيين هما: تركيا الاسيوية (الاناضول)، وتركيا الاوربية، وهي جزء من اوربا، ويحدها بلغاريا واليونان وبحر ايجة غرباً، وجورجيا وارمينيا والبحر الاسود شمالاً، وايران شرقاً، والعراق وسوريا والبحر المتوسط جنوباً[1].

وتركيا هي دولة قارية وبحرية في الوقت نفسه، وهو موقع من النادر ان تتمتع به دولة بالمكانة الجغرافية التي تتمتع بها تركيا، وللمقارنة فان مساحة تركيا اكبر من ولاية تكساس بقليل، وتساوي تقريباً مساحة المانيا واسبانيا مجتمعتين، كما ان اشتراكها بحدود مختلفة مع اكثر من دولة منحها حرية اكبر في اختيار السياسات او التحالفات انطلاقاً من كونها دولة محورية في مجالها الجغرافي[2].

فضلا عن ذلك، فقد تميزت تركيا بموقع استراتيجي مهم لتحكمها التام في المضايق، المجرى المائي الوحيد الذي يربط بين البحر الاسود والدول المطلة عليه من جهة، وبين البحر الابيض المتوسط ودوله وخطوط المواصلات البحرية العالمية من جهة أخرى، وقد كان حلم روسيا القيصرية الوصول الى المياة الدافئة عبر المضايق التركية[3].

---

[1] محمد عتريس، معجم بلدان العالم، الطبعة الاولى، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 2002، ص213.

[2] علي حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع ... المقومات الجيو. سياسية والجيو . استراتيجية: النموذج الاقليمي والارتقاء العالمي، في: مجموعة باحثين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ناشرون(بيروت)، مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة)، 2010، ص 20.

[3] حميد فارس حسن، السياسة المائية التركية وأثرها على دول الجوار، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2000، ص5.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 326-352

اما من ناحية التضاريس فسطح تركيا عبارة عن هضبة تُعرف بهضبة الاناضول، وتتمركز في وسط البلاد بحيث تحجز شريطاً ساحلياً يمتد بإمتداد السواحل البحرية التركية، وفي الجنوب منها جبال طوروسا التي يتراوح ارتفاعها ما بين (1800 ـ 3000 متر)، وفي الشرق هضبة ارمينيا الجبلية الوعرة المسالك، وتشغل ربع مساحة تركيا وتتصل بهضبة الاناضول[1].

كما تمتاز تركيا بوفرة الموارد المائية فيها نتيجه للاحوال المناخية والتضاريس التي منحتها شبكة واسعه من المجاري المائية، بعضها يصب في البحر المتوسط وأخرى في البحر الاسود وقسم يتجه صوب بحر أيجة ومرمرة، ومنها ماهو ذو تصريف داخلي أو أنهار حدودية أو مشتركة مع دول أخرى، وتحظى تركيا بغزارة التساقط السنوي، إذ يصل معدله الى 670 ملم أي 18 مليار م3 سنوياً غير ان 64% منه يتم فقدانها بالتبخر[2].

أما على الصعيد الاقتصادي، فتُعد القوة الاقتصادية عنصراً مهماً من عناصر الدولة، فالعامل الاقتصادي يلعب دوراً هاماً في السياسة الخارجية، فاذا كانت البنية الاقتصادية متوازنة انعكس ذلك ايجابياً على السياسة الخارجية مما يجعل الدول تلعب دوراً مؤثراً في العلاقات الخارجية، اما اذا كانت الدولة تعاني من خلل في بنيتها الاقتصادية فإن ذلك سوف ينعكس سلباً على سياستها الخارجية من خلال محاولاتها الحصول على موارد اقتصادية كالمنح والمساعدات والقروض للخروج من ازمتها الاقتصادية، وهو ما يجعل الدولة رهينة لاهداف ومصالح الدول المقرضة، مما يترتب عليه فقدان استقلالية قرارها السياسي.

وعليه يؤثر العامل الاقتصادي تاثيراً كبيراً في استقرار البيئة الداخلية التركية، اذ تقدم تركيا نموذجاً مميزاً في الاقتصاد مما انعكس على الوضع الداخلي، اذ ادى النجاح الاقتصادي الى نجاح داخلي وكذلك الى نجاح على صعيد السياسة الخارجية.

---

[1] آمنة ابو حجر، الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم، الطبعة الاولى، عمان، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2001، ص331.

[2] صباح محمود محمد وعبد الامير عباس ، السياسة المائية التركية ، مطبعة المتوسط ، بيروت ،1998 ، ص ص 7– 8 .

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 326-352

لقد لعب الاقتصاد التركي دوراً هاماً في بروز قوة تركيا وفي سياستها الخارجية، ولعل ابرز مؤشرات ذلك هو ما حققه الاقتصاد التركي من انجازات اقتصادية لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا عام 2002، اذ ارتفع الناتج القومي الاجمالي بين عامي 2002. 2008 من (300) مليار دولار الى (750) مليار دولار بمعدل نمو حقيقي بلغ نحو (7،4%)، كما ارتفع معدل الدخل الفردي للمواطن التركي في المدة نفسها من (3300) دولار الى (10،000) دولار[1]، فضلاً عن الانخفاض المستمر في معدلات النمو والزيادة المضطردة في حجم الاستثمارات، وهو ما جعل تركيا تحتل المرتبة السادسة عشر في ترتيب اكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي، كما اصبح ترتيبها السادس على المستوى الاوربي، وضاقت الفجوة ولاول مرة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية الاوربية[2].

وتتمتع تركيا بموارد طبيعية وثروات معدنية وبمساحات شاسعة، فضلاً عن موقعها المتميز، مما جعل منها بلداً ذا اقتصاد مركب ومعقد يدمج الحداثة الصناعية والتجارة والخدمات المتطورة مع القطاع التقليدي الزراعي، فهي تحتل المرتبة الاولى عالمياً في انتاج البندق والمشمش والتين، والمرتبة الثانية عالمياً في انتاج الزجاج المسطح والثالثة في تصدير اجهزة التلفاز، وتقع ضمن قائمة الخمسة الاوائل في انتاج الذهب والثامنة عالمياً في صناعة البناء والسفن[3].

---

[1] محمد السيد سليم، الخيارات الاستراتيجية للوطن العربي وموقع تركيا منها، في: مجموعة باحثين، الحوار العربي ـ التركي بين الماضي والحاضر، الطبعة الاولى، بيروت، 2010، ص ص 92-93.

[2] ابراهيم اوزتورك، التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002 ـ 2008، في: مجموعة باحثين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ناشرون(بيروت)، مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة)، 2010، ص47.

[3] علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص24.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the College of Political Science (3) (2019) 326-352

ان قيام تركيا بتطوير قاعدة صناعية متطورة جعل الاقتصاد التركي من بين الاقتصاديات الاقليمية الاكثر ديناميكية، اذ يمثل القطاع الصناعي من الاقتصاد الكلي لتركيا نحو (29،8%)، والقطاع الزراعي نحو (11،7%)، في حين احتل قطاع الخدمات على نحو (85،5%)[1].

كما ترتكز تركيا في قاعدتها الصناعية على بنية سكانية شابة، اذ وصل عدد سكانها الى نحو (73،6) مليون نسمة حسب احصائيات عام 2011، وبذلك تحتل تركيا المركز (71) عالمياً من حيث عدد السكان، ويتوقع ان يصل عدد سكانها الى نحو (83،9) مليون نسمة بحلول عام 2020[2]. ويبلغ تعدد القوة العاملة في تركيا نحو (23،5) مليون نسمة، ويوظف القطاع الزراعي (35%) من قوة العمل في البلاد، لاسيما وان معدل المواليد في تركيا يمثل نسبة (1،09%) مما يجنب تركيا الكثير من ازمات البنى التحتية التي تعاني منها اغلب الدول النامية[3]. ومن ثم يؤهلها للقيام بدور مهم وفاعل على الصعيد الاقليمي والدولي، اذ يذهب احمد داود اوغلو وزير الخارجية التركي السابق الى: " ان البنية السكانية والديناميكية التي تتمتع بها تركيا تُعد عنصراً مهماً من مقاييس القوة، والتي لا بد ان تؤخذ في الحسبان على صعيد علاقاتها الخارجية"[4].

فضلاً عن ذلك، تؤثر القدرات العسكرية للدول في سياستها الخارجية، من خلال دورها في تحديد طبيعة القرار السياسي الخارجي الذي يتخذه صانع القرار فيما يتعلق بخدمة مصالح الدولة وتحقيق اهدافها المختلفة.

---

[1] جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي، الطبعة الاولى، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009، ص 118.

[2] The United Nations Development programme, Human development Report, New York, 2009, p. 192.

[3] جراهام فولر، مصدر سبق ذكره،2009، ص20.

[4] احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الطبعة الثانية، الدار العربية للعلوم ناشرون (بيروت)، مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة)، 2011،.ص42.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 326-352

فالدبلوماسية لا تستطيع لوحدها ان ترفع من مكانة الدولة، ودورها على الصعيد الاقليمي والدولي دون اعتمادها على القوة العسكرية التي هي من اهم عوامل السياسة الخارجية، فعندما تفشل الطرق الدبلوماسية في حل مشاكل الدولة مع المجتمع الدولي، فمن الممكن ان تلجأ الى الحلول القسرية، فاللجوء الى استخدام القوة العسكرية امر وارد في الدفاع او الهجوم للتأثير في سلوك الدول الاخرى بهدف الوصول الى افضل المواقف في حل المشاكل المعنية بها الاطراف الدولية المختلفة.

وفي هذا الاطار، تمتلك تركيا قوة عسكرية مهمة تؤهلها للقيام بدور فاعل على الصعيد الاقليمي، اذ يُعد الجيش التركي ثاني اكبر الجيوش من حيث العدد في حلف الناتو بعد الولايات المتحدة الامريكية[1]، وهو ثامن اكبر جيش على المستوى العالمي من حيث عدد الجنود الموضوعين في الخدمة، متفوقاً بذلك على الجيشين الفرنسي والانكليزي مجتمعين، دون احتساب الاحتياط التركي البالغ (380) الف جندي[2].

اما على صعيد النفقات العسكرية العالمية فقد احتلت تركيا المرتبة الرابعة عشرة عالمياً في عام 2004 بميزانية دفاع بلغت نحو(10،1) مليارات دولار، والمرتبة الثانية بعد اسرائيل في منطقة الشرق الاوسط[3]، وقد ساهم البرنامج التركي المكثف لتحديث الجيش والذي بدأ العمل به منذ عام 1996 بدور كبير في تطوير وزيادة القدرات العسكرية التركية، اذ خصص في النهاية نحو (150) مليار دولار على مدى ثلاثين عاماً لتطوير القوة الكلية للجيش وزيادة فاعليته[4].

---

[1] فتحي محمد مصيلحي، خريطة القوى السياسية وتخطيط الامن القومي بالشرق الاوسط والمنطقة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، 2001، ص164. وينظر: نبيل خليفة، تركيا اردوغان ... والصين: رهانات جديدة.. لدور قديم، مجلة آفاق المستقبل، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، السنة الاولى، العدد الاول، ايلول ـ تشرين الاول 2009، ص 87.

[2] علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص36.

[3] جراهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص 115.

[4] المصدر نفسه، ص 116. وينظر: علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص38.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 326-352

وتُعد المؤسسة العسكرية التركية من بين اقوى مؤسسات الدولة واكثرها تنظيماً، وتنبع هذه الاهمية من التنظيم الداخلي المحكم لهذه المؤسسة وتمتعها بالاستقلالية في اختيار عناصرها القيادية، ووضوح رؤيتها بشأن دورها والاهداف العليا للدولة، كونها المسؤولة عن الحفاظ على الامن القومي التركي داخلياً وخارجياً[1].

ومما تقدم يتضح ان تركيا بموقعها المهم والمؤثر كونها دولة مترامية الاطراف وسط أرضٍ واسعة بين قارتي أوربا وآسيا، مما يجعلها بلد مركزي ذو هويات أقليمية متعددة، فضلاً عن قدراتها الاقتصادية، وقوتها العسكرية، تشكل عناصر رئيسة تدفع بتركيا الى البروز كقوة اقليمية فاعلة في قضايا المنطقة.

[1] روجر اوين، الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الاوسط، ترجمة: عبد الوهاب علوب، الطبعة الاولى، القاهرة، المجلس الاعلى للثقافة، 2004، ص ص 262 ـ263.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 326-352

المبحث الثالث

مقومات القوة الايرانية

ترتبط قوة أية دولة في العالم بمجموعة من القدرات والإمكانيات التي تتمتع بها، وتتضمن هذه القدرات مجموعة من العناصر المادية وغير المادية مثل الموقع الجغرافي والمساحة والبنية الاقتصادية والعسكرية، والتي تتيح للدولة إمكانية التحرك لان تؤدي دوراً اقليمياً مؤثراً في سلوك الدول الأخرى وسياستها أو حتى في تشكيل علاقات القوى.

وفي ضوء ما تقدم تتأتى الأهمية الجيوستراتيجة لإيران من أهمية موقعها الجغرافي، فإيران تقع بين خطي عرض(25 . 40) شمالاً، وبين خطي طول (44 . 63) درجة شمالاً وتحدها أذربيجان وأرمينيا وتركمانستان من الشمال، والعراق وتركيا من الغرب، وأفغانستان وباكستان من الشرق، والخليج العربي وخليج عُمان وبحر العرب من الجنوب[1].

وتبلغ المساحة الإجمالية لإيران نحو (1.648) مليون كم2، وهي مساحة تعادل خمس مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك تعادل مساحة الجزر البريطانية وفرنسا وسويسرا وبلجيكا وهولندا وألمانيا مجتمعة. وتمثل مساحة إيران نحو (66,5%) بالنسبة إلى إجمالي مساحة دول مجلس التعاون الخليجي، كما تعادل نحو (11,7%) من مساحة الوطن العربي، وبهذه المساحة فهي تعادل نحو (1,2%) من مساحة العالم[2].

---

[1] د. جودة حسنين جودة، جغرافية آسيا الإقليمية، الإسكندرية، منشاة المعارف للنشر، 1998، ص 655.

[2] جاسم خالد السعدون، العلاقات الاقتصادية العربية . الإيرانية الراهنة وآفاق تطورها، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 202، 1995، ص 119.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 326-352

وتُعد إيران الدولة الأكثر كثافة من حيث عدد السكان بين دول الخليج العربي، إذ بلغ عدد سكانها حسب إحصائيات الأمم المتحدة الصادرة في عام 2007 نحو (72,4) مليون نسمة، ويتوقع أن يصل العدد إلى نحو (83,7) مليون نسمة في عام 2020[1].

كما أصبحت إيران في موقع جيوسياسي مهم لوقوعها بين منابع النفط المهمة في الخليج العربي وآسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991. وزاد من أهمية ذلك الموقع إعادة إحياء طريق الحرير الذي يربط أوربا بآسيا براً. إذ تعد إيران الطريق الأقصر والممر المركزي للمواصلات بين هاتين القارتين، وكذلك تُعد إيران الدولة الوحيدة التي ترتبط جغرافياً ببحر قزوين ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وقد إزدادت أهمية إيران أكثر بعد اكتشاف مصادر الطاقة في بحر قزوين[2].

ومما يزيد من أهمية إيران إطلالتها على مضيق هرمز الذي يُعد حلقة الاتصال الوحيدة بين مياه الخليج العربي والمحيط الهندي، ويتمتع هذا المضيق بأهمية إستراتيجية عالمية، إذ تستطيع القوى التي تسيطر عليه التحكم في الشريان الذي يغذي العالم الصناعي بالطاقة، إذ يُنقل من خلال هذا المضيق يومياً نحو (17) مليون برميل من النفط، ونحو (3,5) بليون متر مكعب من الغاز يومياً، أي ما يعادل نحو (40%) من الاحتياجات النفطية المنقولة بحرياً، ونحو (20%) من حاجة العالم النفطية، وتجتازه يومياً من (20 . 30) ناقلة نفط[3].

---

[1] The United Nation Development Programme, op.cit, p.192 .

[2] د. ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، الطبعة الأولى، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2012، ص 76. وينظر: ارش بومند، التقاطع الجيوبوليتيكي الإيراني . الأمريكي، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 84، حزيران 1999، ص 50.

[3] نوار جليل هاشم، الممرات المائية وامن الطاقة العالمي: دراسة في الجغرافية السياسية، الطبعة الأولى، بغداد، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص 81. وينظر : د. صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص 305.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 326-352

ولا شك فان تمتع إيران بموقع جغرافي مهم سوف يتيح لها فرصة ممارسة دور إقليمي مؤثر في كافة تفاعلات المنطقة، إذ وصف زبغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق إيران بـ:" المحور الجيوبوليتيكي في إطار منطقتها، والذي يجب على الولايات المتحدة أخذه في عين الاعتبار لدى رسم سياساتها تجاه هذه المنطقة"[1].

أما على صعيد الأهمية الاقتصادية لإيران، فتمتلك إيران ثروة نفطية هائلة، إذ يُقدر الاحتياطي النفطي الإيراني بنحو (95) مليار برميل، وهي تلي احتياطي كل من المملكة العربية السعودية والعراق من النفط التي تُقدر بنحو (260) و (115) مليار برميل على التوالي[2].

فضلاً عن ذلك فان إيران تمتلك إلى جانب النفط احتياطي ضخم من الغاز الطبيعي، إذ تشير التقديرات إلى أن الاحتياطي الإيراني من الغاز الطبيعي يبلغ نحو (940) تريليون متر مكعب، وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية بعد روسيا الاتحادية من حيث الاحتياطي العالمي[3].

فضلاً عن ذلك، فان الإمكانيات الاقتصادية الهائلة التي تمتلكها إيران أتاحت لها إمكانية حيازة قدرات عسكرية كبيرة انطلاقاً من إن القدرات العسكرية لابد من أن تستند إلى قاعدة اقتصادية متينة، إذ يُقدر عدد القوات المسلحة الإيرانية (الجيش والحرس الثوري) وفقاً لمؤشرات عام 2010 بنحو (523) ألف جندي، كما تمتلك إيران نحو (257) سفينة حربية بينها ثلاث غواصات روسية، و(26)

---

[1] مهدي خضر نور الدين، الحصار المتبادل: العلاقات الإيرانية . الأمريكية بعد احتلال العراق، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012، ص36.

[2] روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2007، ص 18.

[3] المصدر نفسه، ص 20.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 326-352

سفينة دعم، و(43) زورقاً صاروخياً، منها أربعة زوارق تصنف زوارق صاروخية رئيسة، وخمسة زوارق ألغام، و(21) زورقاً برمائياً[1].

ولا شك فان القدرات العسكرية التي تمتلكها إيران أتاحت لها قدرة كبيرة على الحركة والمناورة السياسية تجاه دول الجوار الجغرافي، ومن ثم إنها تستطيع من خلال قدراتها العسكرية ممارسة سياسة إقليمية مؤثرة وذات وزن كبير، من اجل تحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة.

ومما تقدم نخلص إلى إن إيران تُعد قوة مؤثرة نظراً لموقعها الجغرافي الاستراتيجي، وثرواتها الطبيعية، وامتداداتها الدينية والمذهبية، وهو ما منحها ثقلاً جيوستراتيجياً ضمن قابليتها المحدودة لا سيما في منطقة الخليج العربي، إذ أن الأهمية الجغرافية فضلاً عن الإمكانيات والقدرات الكبيرة التي تتمتع بها إيران على الصعيد الاقتصادي جعلت منها دولة ذات ثقل اقتصادي كبير من خلال احتياطياتها وإنتاجها من النفط والغاز الطبيعي، وهو ما يمنح إيران ميزة في التأثير على الأسواق العالمية المستهلكة لمصادر الطاقة، ومن ثم يمكن استخدام تلك الميزة كورقة ضغط على الدول الأخرى سواء في بيئتها الإقليمية أو الدولية.

[1] عبد الجليل زيد موهون، برامج التسلح في الخليج والجوار، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2012، ص 98. وينظر: هادي زعرور، توازن الرعب: القوى العالمية العالمية، الطبعة الاولى، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013، ص 106.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 326-352

المبحث الرابع

العلاقات التركية ــ الايرانية وانعكاساتها على العراق

ان تحليل عوامل القوة التي تمتلكها تركيا وايران يشير الى ان التنافس في العلاقات بين البلدين امر طبيعي لبلدين مهمين، وانها لم تكن تسير باتجاه اضعاف كل طرف للطرف الاخر، لان من يسعى لاضعاف الطرف الاخر لا يعمل على تعميق التعاون معه، ومن ثم كان هناك اتجاه بان كل من تركيا وايران لا ينظر كل منهما للآخر بانه عدواً او خصماً بل صديقاً وشريكاً وجاراً حسناً، ترجمته لاحقاً السياسات المتبادلة القائمة على المصالح المشتركة دون الركون الى تعميق الخلافات ولا سيما ان كلتا الدولتين تختلفان دينياً وآيديولوجياً وكذلك في طبيعة النظام السياسي القائم ي كل منهما.

ان طبيعة التحديات الامنية التي اتسمت بها البيئة الاقليمية فرضت على تركيا وايران قيام علاقاتهما الثنائية على قاعدة التعاون المشترك وتبادل المصالح تحقيقاً لمصالحهما القومية، مما ادى الى تعزيز التعاون الامني الاستراتيجي بينهما، وهو ما تمت ترجمته في عام 2004 بالتوقيع على الاتفاق الامني الذي صنف بموجبه حزب العمال الكردستاني كمنظمة ارهابية[1]، فضلاً عن سعي ايران الى ضمان حياد تركيا في اية مواجهة عسكرية محتملة مع الولايات المتحدة الامريكية والغرب، او اي حظر اقتصادي ضدها نظراً لعضوية تركيا في حلف شمال الاطلسي وتحالفها التقليدي مع الولايات المتحدة الامريكية.

يشكل تحقيق الاهداف والمصالح سواء لتركيا او ايران دافعاً رئيساً لتنمية العلاقات بين البلدين، وهذا ما صرح به الرئيس الايراني السابق محمود احمدي نجاد في عام 2007 عندما اشار الى: " ان علاقات التعاون الثنائي بين طهران وانقرة تتعزز يوماً بعد يوم، وليس بامكان اي عامل خارجي التأثير

[1] محمد صلاح محمود، الاتفاقيات الامنية المعقودة بين تركيا وايران: دراسة في الاسباب والنتائج، في: مستقبل علاقات العراق ودول الجوار، الطبعة الاولى، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، 2010، ص276.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 326-352

في هذه العلاقات"، كما صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان بقوله:" ان تركيا تنطلق في علاقاتها مع ايران وفق مصالحها ولا تستدعيها مصالح الآخرين"[1].

وفي هذا الاطار فان خروج العراق بعد عام 2003 من معادلة التوازن الاقليمي اسهم في بروز الدور الاقليمي لتركيا وايران وتصاعد نفوذهما في العراق، مما ادى الى بتوثيق علاقاتهما الثنائية وتنسيق الجهود لمواجهة اية تطورات قد تنتج عن الوضع في العراق. فالعراق بعد تغيير النظام السياسي فيه اصبح ساحة للتنافس بين تركيا وايران، الا انه يمكن وصفه بكونه (تنافس منضبط)، اي تنافس لا يصل الى حد التصادم بين الطرفين، رغم انه قد يؤدي الى امكانية توتر في العلاقات الثنائية.

فلكل من تركيا وايران مصالح واهداف في العراق تسعى كل منهما الى تحقيقها وحمايتها، ولذلك من الطبيعي ان يبرز تناقض او يولد تنافساً قد يؤثر في علاقاتهما ولعل ابرز صور ذلك التنافس هو التنافس الشكل الانسب لنظام الحكم في العراق بعد عام 2003، اذ تسعى الدولتان الى دعم نموذج حكم ينسجم مع مصالح كل طرف، فتركيا تدعم نظام حكم علماني، في حين تدعم ايران نظام حكم ديني (شيعي) وفق النموذج الايراني في العراق. فضلاً عن ان تركيا تؤيد وجود حكومة مركزية قوية يكون فيها تمثيل لكافة الاطياف العراقية، مقابل سعي ايران الى ضمان وجود حكومة تكون بعيدة عن التأثيرات العربية والغربية.

ان احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003 وفر لتركيا وايران فرصة تاريخية لتحقيق أهدافها ومصالحها القومية عبر زيادة فاعلية التحرك الإقليمي وعلى كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، إذ إن اختلال معادلة التوازن الإقليمي الاستراتيجي بعد خروج

[1] نقلاً عن: محمد السعيد ادريس، تركيا والامن في الخليج، اوراق الشرق الاوسط، القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، العدد 43، 2009، ص26.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 326-352

العراق من تلك المعادلة، وظهور خريطة جديدة للتوازنات الإقليمية، أتاح للدولتين فرصة كبيرة لحرية الحركة والفعل السياسي الإقليمي المؤثر.

لقد حرص حزب العدالة والتنمية بعد عام 2002 على تبني رؤية سياسية تركية مختلفة، من خلال صياغة سياسة خارجية تقوم على اتباع سياسة متوازنة على كافة المستويات الداخلية والاقليمية والدولية، من خلال التركيز على المصالح القومية التركية، واعادة صياغتها وتقديمها في اطار يوفق بين هذه المصالح ومصالح القوى الدولية والاقليمية المتعددة من جهة اخرى، وبين السعي لزيادة استقلالية تركيا كقوة اقليمية عن المصالح الغربية[1].

ومما زاد من تلك التوجهات هو بروز متغيرات اخرى تمثلت في ازدياد قوة ونفوذ ايران على صعيد المنطقة عموماً وفي العراق بصورة خاصة، فضلاً عن تداعيات المشروع الامريكي الجديد في منطقة الشرق الاوسط، بما يعني تراجعاً تركياً في علاقات التوازن الاقليمي، الامر الذي يتطلب اعادة توجيه السياسة التركية الاقليمية في المنطقة عموماً والوضع العراقي خصوصاً لتعزيز موقع تركيا في التوازنات الاستراتيجية[2].

بعبارة اخرى، يُعد العراق من اهم اولويات السياسة الخارجية التركية، اذ ترى تركيا في العراق مجالاً تمتد اليه سياساتها الجيوسياسية والامنية، وهنا يشير احمد داود اوغلو بان علاقة تركيا بالعراق: " لا تنحصر في العلاقات على مستوى الدولة، بل تمتد الى كافة المجموعات والفصائل ذات الفاعلية والتأثير داخل البلاد"[3].

---

[1] د. سعد عبيد السعيدي، العرب ... والعثمنة الجديدة، كراسة استراتيجية، الطبعة الاولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (13)، 2013، ص 19.

[2] د. منتصر العيداني، قيادات الانتقال والتنمية السياسية: العراق ولبنان انموذجاً (1990 ـ 2011)، الطبعة الاولى، بيروت، العارف للمطبوعات، 2012، ص ص 367 ـ 368.

[3] نقلاً عن: ادريس هاني، تركيا: انشودة العثمنة على ايقاع الهوية الممزقة، مجلة حمورابي للدراسات، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السنة الاولى، العدد الثالث، حزيران 2012، ص72.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 326-352

اما ايران فعلى الرغم من الخطاب القيمي والاخلاقي الذي يتبناه النظام الايراني، وما يرفعه من شعارات يبقى عامل المصلحة القومية العامل والمحرك الرئيس للسياسة الخارجية الايرانية تجاه محيطها الاقليمي والدولي[1].

وعليه فقد وجدت ايران في دور تركيا في المنطقة بانه دور بديل عن الدور السابق للعراق كقوة اقليمية موازنة لايران وكابحة للطموحات الايرانية في السيطرة على المنطقة واضعة امامها التحركات التركية تجاه سوريا في محاولة منها لخلق فجوة في التحالف الايراني . السوري، وما يؤكد ذلك هو دور الوساطة التركية بين سوريا والكيان الصهيوني بعد حرب تموز 2006[2]، فضلاً عن ادراك ايران بان التحرك التركي في العراق وسوريا له خطورته الكبيرة على المصالح الايرانية في كلا البلدين اللذان اصبحا يشكلان الركيزة الرئيسة للنفوذ الاقليمي الايراني، مما يؤثر على دور ايران في المنطقة مستقبلاً.

وفي اطار تلك الرؤية، ولادراك كل من تركيا وايران لاهمية العراق اقليمياً فقد اتصفت طبيعة علاقات تركيا وايران مع العراق بتغليب المصالح القومية لتلك الدولتين على حساب مصالح العراق الوطنية، فضلاً عن استغلال الدولتين لظروف العراق التي تتسم بالضعف بهدف خلق اكبر قدر من المنافع وتوسيع مجال نفوذهما فيه.

ان تنوع صور التنافس والمصالح بين تركيا وايران في العراق لا ينفي وجود مصالح مشتركة للدولتين تسعيان الى تحقيقها لعل اهمها منع قيام دولة كردية في شمال العراق الذي يمكن ان يكون بداية لتجزئة الدولتين، الامر الذي فرض على تركيا وايران التفاهم والتعاون للحيلولة دون تحقيق ذلك كونه قد يؤدي الى تشجيع النوازع الانفصالية لاكراد تركيا وايران. فضلاً عن العمل على منع عودة

---

[1] مجموعة باحثين، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، تحرير: نظام بركات، الطبعة الاولى، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، 2012، ص ص349. 350.

[2] محمد السعيد ادريس، مصدر سبق ذكره، ص27.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 326-352

العراق كقوة اقليمية مؤثرة في ميزان القوى الاقليمية بعد ان اختل التوازن لصالح تركيا وايران، مما قد يربك حسابات الدولتين لا سيما في توسيع مجال النفوذ ليس في العراق فحسب بل وفي منطقة الخليج العربي.

ومما تقدم يتضح ابان الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 ادى الى زيادة الفرص المتاحة اما تركيا وايران لملء الفراغ الامني الذي خلفه ذلك الاحتلال، مما ادى الى حدوث تشابك وتداخل في المصالح بين تركيا وايران، بما ينعكس على طبيعة العلاقات الثنائية التي اخذ يسودها الترقب والحذر من تحرك كل دولة في المحيط الاقليمي. الا ان التداعيات الامنية الخطيرة التي تنامت بعد احتلال العراق لا سيما فيما يتعلق بالتهديدات الكردية خففت من ذلك الحذر ودفعت بتركيا وايران الى انتهاج سياسة امنية تعاونية لمواجهة تلك المخاطر التي تواجه الدولتين، والتقليل من مخاطرها على الامن القومي للدولتين.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 326-352

الخاتمة

اسهم الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 في خلق بيئة اقليمية مناسبة للقوى الاقليمية لاسيما تركيا وايران من اجل تعزيز حضورها الاقليمي وتوسيع نطاق مصالحها القومية خصوصاً وان تدمير قدرات العراق العسكرية وانهاء دوره الاقليمي قد حفزهما لطرح مشاريعهما الاقليمية والتي ارتكزت على عدد من الاهداف سعت من خلالها لإبراز تفوقها العسكري والاقتصادي وحماية امنهما القومي، فضلاً عن احياء نزعتهما التوسعية في المنطقة.

لقد سعت كل من تركيا وايران الى استغلال الفرص الماحة امامهما لاسيما وان المنطقة اصبحت تشهد فراغاً امنياً بعد اختلال التوازن الاقليمي لصالحهما منذ عام 2003، وهو ما دفعهما الى طرح مشاريعهما الاقليمية وتوسيع مجال مصالحهما القومية وتعزيز مكانتهما الاقليمية، ومما عز من ذلك التوجه ان الحرب على العراق اعطت دفعة قوية لاي دور اقليمي تركي او ايراني في المنطقة، الامر الذي حفز طموحاتهما وتطلعاتهما لأداء دور اقليمي رئيس ومهيمن في المنطقة. وعلى اثر ذلك دخلت العلاقات التركية ـ الايرانية مرحلة جديدة تميزت بالتقاطع والتعارض في المصالح بين الدولتين في النطاق الاقليمي، وفي العراق على وجه التحديد بوصفه مصدراً هائلاً للطاقة وسوقاً كبيراً للإستهلاك وموقعاً جغرافياً مهماً، مما دفع تركيا الى توسيع نفوذها على الاقل لموازنة النفوذ الايراني ليس في العراق فحسب بل وفي الساحة الاقليمية، فضلاً عن ان التحديات التي خلفها الاحتلال الامريكي للعراق ولاسيما الامنية منها اثر في زيادة التقارب بين البلدين بشكل اكثر من السابق نتيجة لظهور مصالح مشتركة بينهما وفي مقدمته زيادة مخاطر التحديات الامنية المشتركة والمتمثلة بالتهديدات الانفصالية الكردية مع حصول اكراد العراق على وضع شبه مستقل.

وعليه يمكن القول بان العلاقات التركية ـ الايرانية ارتكزت على قاعدة المصالح والمنافع المشتركة والتعاون المتبادل، على الرغم من الاختلافات الدينية والآيديولوجية، فضلاً عن تباين فلسفة النظام السياسي القائم في كلا البلدين، انطلاقاً من مبدأ التعاون المشترك لتحقيق اكبر قدر من المصالح القومية للدولتين، وهو ما يعني تشجيع الحوار والتفاهم بعيداً عن اجواء التوتر والتقاطع في تلك المصالح خدمة لاهدافهما ومصالحهما في المنطقة.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 326-352

قائمة المصادر

1. ابراهيم اوزتورك، التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002 ـ 2008، في: مجموعة باحثين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ناشرون(بيروت)، مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة)، 2010.
2. احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الطبعة الثانية، الدار العربية للعلوم ناشرون (بيروت)، مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة)، 2011.
3. ادريس هاني، تركيا: انشودة العثمنة على ايقاع الهوية الممزقة، مجلة حمورابي للدراسات، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السنة الاولى، العدد الثالث، حزيران 2012.
4. ارش بومند، التقاطع الجيوبوليتيكي الإيراني . الأمريكي، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 84، حزيران 1999.
5. آمنة ابو حجر، الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم، الطبعة الاولى، عمان، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2001.
6. جاسم خالد السعدون، العلاقات الاقتصادية العربية . الإيرانية الراهنة وآفاق تطورها، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 202، 1995.
7. جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي، الطبعة الاولى، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009.
8. جودة حسنين جودة، جغرافية آسيا الإقليمية، الإسكندرية، منشاة المعارف للنشر، 1998.
9. حقي اوغور، تركيا وايران ..... البعد عن حافة الصدام، في: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الطبعة الاولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2010.
10. حميد فارس حسن، السياسة المائية التركية وأثرها على دول الجوار، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2000.
11. روجر اوين، الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الاوسط، ترجمة: عبد الوهاب علوب، الطبعة الاولى، القاهرة، المجلس الاعلى للثقافة، 2004.
12. روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2007.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 326-352

13. سعد عبيد السعيدي، العرب ... والعثمنة الجديدة، كراسة استراتيجية، الطبعة الاولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (13)، 2013.
14. صباح محمود محمد وعبد الامير عباس ، السياسة المائية التركية ، مطبعة المتوسط ، بيروت ،1998.
15. صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000.
16. ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، الطبعة الأولى، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2012.
17. عبد الجليل زيد موهون، برامج التسلح في الخليج والجوار، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2012.
18. علي حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع ... المقومات الجيو. سياسية والجيو . استراتيجية: النموذج الاقليمي والارتقاء العالمي، في: مجموعة باحثين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ناشرون(بيروت)، مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة)، 2010.
19. فتحي محمد مصيلحي، خريطة القوى السياسية وتخطيط الامن القومي بالشرق الاوسط والمنطقة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، 2001.
20. مجموعة باحثين، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، تحرير: نظام بركات، الطبعة الاولى، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، 2012.
21. محمد السعيد ادريس، تركيا والامن في الخليج، اوراق الشرق الاوسط، القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، العدد 43، 2009.
22. محمد السيد سليم، الخيارات الاستراتيجية للوطن العربي وموقع تركيا منها، في: مجموعة باحثين، الحوار العربي ـ التركي بين الماضي والحاضر، الطبعة الاولى، بيروت، 2010.
23. محمد صلاح محمود، الاتفاقيات الامنية المعقودة بين تركيا وايران: دراسة في الاسباب والنتائج، في: مستقبل علاقات العراق ودول الجوار، الطبعة الاولى، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، 2010.
24. محمد عتريس، معجم بلدان العالم، الطبعة الاولى، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 2002.

25. منتصر العيداني، قيادات الانتقال والتنمية السياسية: العراق ولبنان انموذجاً (1990 ـ 2011)، الطبعة الاولى، بيروت، العارف للمطبوعات، 2012.
26. مهدي خضر نور الدين، الحصار المتبادل: العلاقات الإيرانية . الأمريكية بعد احتلال العراق، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012.
27. نبيل خليفة، تركيا اردوغان ... والصين: رهانات جديدة.. لدور قديم، مجلة آفاق المستقبل، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، السنة الاولى، العدد الاول، ايلول ـ تشرين الاول 2009.
28. نوار جليل هاشم، الممرات المائية وامن الطاقة العالمي: دراسة في الجغرافية السياسية، الطبعة الأولى، بغداد، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.
29. هادي زعرور، توازن الرعب: القوى العالمية العالمية، الطبعة الاولى، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013.
30. Douglas Jackson , Political and Geographic Relationship, Prentice Hall,Englewood Cliffs, New Jersey, 1964.
31. The United Nations Development programme, Human development Report, New York, 2009.